أثر الدين الداخلي على العجز المالي في الموازنة العامة العراقية للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٥)

م.م عادل عبدالله حميد

الكلية التربوية المفتوحة

adel.abdullh@ec.edu.iq

الملخص

تواجه الموازنة العراقية تحديات مالية نتيجة ارتفاع العجز واعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية. يتزايد الدين الداخلي لتغطية هذا العجز، مما يؤدي إلى ضغط متزايد على الموازنة العامة. ويعتمد العراق على السياسات المالية مثل تنويع الإيرادات وترشيد النفقات، وإعادة هيكلة الدين الداخلي لتحسين استدامة المالية العامة. يمكن الافادة من التجارب الدولية مثل تركيا وماليزيا في تقليل الضغط المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل

الكلمات المفتاحية: العجز المالي،الموازنة،العراق،السياسات المالية،الاستدامة المالية

Abstract

Iraq's budget faces Fiscal challenges due to rising Budget deficits and heavy reliance on oil revenues. The internal debt is increasing to cover the deficit, creating mounting pressure on the general budget. Iraq relies on financial policies such as diversifying revenues, streamlining expenditures, and restructuring domestic debt to improve Fiscal sustainability. International experiences, such as those of Turkey and Malaysia, can be leveraged to reduce financial pressure and achieve long-term economic stability.

Keywords: Internal Debt, Fiscal Deficit, Public Budget, Iraq, Financial Sustainability.

المقدمة

تُعد الموازنة العامة أداة رئيسية لتوجيه السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي العراق، تواجه الموازنة تحديات كبيرة نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وتقلب أسعار النفط. ومع تزايد النفقات الحكومية، لجأت الدولة إلى الدين الداخلي كأداة لتمويل العجز المالي.

وقد أصبح العجز المالي أحد أبرز المشكلات الاقتصادية في العراق، حيث يؤدي إلى زيادة الدين العام وتنامي أعباء خدمة الدين. لذلك تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الدين الداخلي والعجز المالي وتحليل أثره على استدامة المالية العامة خلال المدة (٢٠١٥–٢٠٢٥)

مشكلة البحث

يرتبط الدين الداخلي بالعجز المالي في الموازنة العامة ارتباطًا وثيقًا بوصفه أداة لتمويله، إلا أن هذا الارتباط يثير إشكالية حول مدى كفاءته؛ فإلى أي حد يسهم في احتواء العجز أم تعميقه؟ وهل يعكس الاعتماد عليه توجهًا مستدامًا أم أنه يفاقم الاختلالات المالية في العراق؟

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من تحليل دور الدين الداخلي في تمويل العجز المالي في الموازنة العامة في العراق، وبيان مدى كفاءته في تحقيق التوازن المالي. كما يساعد في تقييم سياسات الاقتراض الداخلي، بما يدعم تحسين إدارة الدين وتعزيز الاستدامة المالية .

فرضية البحث:

استنادًا إلى الدراسات السابقة والواقع المالي للعراق، تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الدين الداخلي والعجز المالي في الموازنة العامة العراقية، حيث يؤدي ارتفاع الدين الداخلي السنوي أو التراكمي إلى زيادة العجز المالي مع مراعاة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية والتقلبات المصاحبة لها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. دراسة أثر الدين الداخلي على العجز المالي في العراق.

٢. تحليل أسباب ارتفاع الدين الداخلي.

٣. تقديم توصيات لتحسين إدارة الدين وتقليل العجز المالي.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي من خلال استعمال البيانات المالية والاقتصادية الخاصة بالدين الداخلي والعجز المالي خلال الفترة (٢٠١٥–٢٠٢٥)، بالاعتماد على تقارير وزارة المالية والبنك المركزي والمنظمات الدولية .

هيكلية البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: الدين الداخلي في العراق

يشمل تعريف الدين الداخلي، أسباب نشوءه، وكيفية إدارته.

المبحث الثاني: العجز المالي في الموازنة العامة العراقية

يتناول أسباب العجز المالي في الموازنة وكيفية تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: أثر الدين الداخلي على العجز المالي

يركز على تأثير الدين الداخلي في العجز المالي وكيف يمكن أن يساهم في تفاقم الأزمة المالية.

الحدود الزمانية:

يقتصر البحث على الفترة الزمنية الممتدة من **٢٠١٥ إلى ٢٠٢٥**، وهي فترة تشهد تغيرات اقتصادية كبيرة في العراق نتيجة لتقلبات أسعار النفط، والأزمات الأمنية والسياسية، وتأثيرها على العجز المالي في الموازنة العامة.

الحدود المكانية:

ركز البحث على العراق كدراسة حالة لتحليل أثر الدين الداخلي على العجز المالي في الموازنة العامة. تم تحديد المصطلحات الرئيسية بنظريها وإجرائها لضمان وضوحها داخل نطاق الدراسة: يُعرف الدين الداخلي بأنه مجموع القروض الحكومية الداخلية، ويُقاس بالبيانات المعلنة في الموازنة السنوية، والعجز المالي هو الفرق بين الإيرادات والنفقات، بينما الموازنة العامة تمثل خطة الحكومة السنوية لتوجيه الموارد.

الدراسات السابقة:

١. **سليمان، فاضل (٢٠٢٠). "أثر الدين العام على العجز المالي في البلدان النامية: دراسة حالة العراق"**

الهدف :دراسة العلاقة بين الدين العام والعجز المالي في العراق (٢٠٠٣–٢٠١٨).

النتائج :أظهرت الدراسة أن الدين العام، سواء الداخلي أو الخارجي، يزيد العجز المالي بسبب الإنفاق الحكومي الكبير على الأمن والدفاع، وتراجع الإيرادات النفطية. وأوصت بتطبيق سياسات مالية أكثر استدامة لتقليل الاعتماد على الدين الداخلي.

٢. **الزبيدي، علي (٢٠١٩). "دور الدين الداخلي في تمويل العجز المالي في الموازنة العامة العراقية"**

الهدف :تحليل دور الدين الداخلي في تمويل العجز المالي في العراق.

النتائج :اظهرت نتائج الدراسة إلى أن الدين الداخلي أداة رئيسية لتمويل العجز، ولكنه يزيد من الضغوط على الموازنة العامة. أوصت بتعزيز الإيرادات غير النفطية لتقليل الاعتماد على الدين الداخلي.

٣. **عبد الله، هالة (٢٠٢١). "السياسات المالية في العراق في ضوء التحديات الاقتصادية: الدين الداخلي والعجز المالي"**

الهدف :تحليل السياسات المالية العراقية في مواجهة الدين الداخلي والعجز المالي.

النتائج :أظهرت الدراسة أن السياسات المالية في العراق تفتقر إلى المرونة لمواجهة التحديات الاقتصادية. أوصت بتطوير استراتيجيات مالية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.

المبحث الأول

الدين الداخلي في العراق: المفهوم والأسباب والتطور

أولًا: مفهوم الدين الداخلي وأهميته والفروق بينه وبين الدين الخارجي

١–١مفهوم الدين الداخلي وأهميته

يقصد بالدين الداخلي هو الدين الذي يكتتب به داخل الحدود الادارية للدولة، بمعنى انه الدين الذي يتم إصداره وتغطيته في الاسواق الوطنية للدولة المستدينة ويكون بالعملة المحلية للبلاد. ويعد هذا الدين من اهم أنواع الدين الحكومي او العام. وهو أحد أهم أدوات

السياسة المالية المستخدمة لمعالجة العجز في الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (عبد الحميد، ٢٠١٦: ٤١)

وتبرز أهمية الدين الداخلي في كونه يتيح للحكومة تمويل احتياجاتها دون التعرض لمخاطر سعر الصرف أو الشروط السياسية المصاحبة للقروض الخارجية، فضلًا عن دوره في تنشيط السوق المالية المحلية وتعميقها إذا أُحسن توظيفه (العبيدي، ٢٠١٧، ص ٧٣).

٢-١الفرق بين الدين الداخلي والدين الخارجي

يختلف الدين الداخلي عن الدين الخارجي من عدة أوجه رئيسة وهي:

المصدر :الداخلي يُمول من السوق المحلية، بينما الخارجي يُمول من حكومات أو مؤسسات دولية.

العملة :الداخلي يُصدر بالعملة الوطنية، أما الخارجي فيكون غالبًا بعملة أجنبية.

المخاطر :الدين الخارجي يتأثر بتقلبات أسعار الصرف ومخاطر إعادة التمويل الخارجي، في حين أن الدين الداخلي يرتبط بمستوى التضخم وأسعار الفائدة المحلية (الزبيدي، ٢٠١٨: ٥٩).

وفي حالة العراق، فإن الاعتماد النسبي على الدين الداخلي قلل من تعرض المالية العامة لمخاطر تقلبات سعر الصرف، لكنه في المقابل أدى إلى زيادة الترابط بين أوضاع المصارف الحكومية والوضع المالي.

٣-١تأثير الدين الداخلي في الاستقرار المالي

يسهم الدين الداخلي في تمويل العجز المالي بشكل سريع ومرن، لا سيما في الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على موارد طبيعية متقلبة مثل النفط. هذه الاقتصادات غالبًا ما تشهد تقلبات في الإيرادات العامة، وهو ما ينطبق على العراق، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية. ومع أن الدين الداخلي يوفر وسيلة تمويلية مرنة للتعامل مع العجز المالي في الأوقات الصعبة، إلا أن استدامته تتوقف على عدة عوامل. أهم هذه العوامل هي قدرة الحكومة على إدارة عبء الدين الداخلي، وضبط السيولة، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة. إذا لم تتم إدارة الدين بشكل مستدام، فإن الاعتماد المستمر على الدين الداخلي قد يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين، وهو ما يضعف الاستقرار المالي في المستقبل (الشمري، ٢٠١٩: ٨٨).

ثانيًا: نشوء وتطور الدين الداخلي في العراق وأسباب ارتفاعه.

١-٢تطور الدين الداخلي بعد عام ٢٠٠٣

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ توسعًا كبيرًا في الإنفاق العام نتيجة إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتحسين الخدمات العامة، وتمويل المتطلبات الأمنية. ومع اعتماد الموازنة بصورة رئيسة على الإيرادات النفطية، أصبح الدين الداخلي أداة رئيسة لتمويل العجز عند انخفاض أسعار النفط أو زيادة النفقات الطارئة ، وقد اعتمدت الحكومة بصورة كبيرة على إصدار حوالات الخزينة التي اكتتبت بها المصارف الحكومية، مما أدى إلى تركز نسبة كبيرة من الدين الداخلي في الجهاز المصرفي المحل (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠: ٣٤)

٢-٢أسباب ارتفاع الدين الداخلي

اسباب ارتفاع الدين الداخلي في العراق تعود إلى عدة عوامل رئيسية: انخفاض أسعار النفط خلال فترات معينة (٢٠١٤-٢٠١٦ و٢٠٢٠) مما أدى إلى اتساع فجوة العجز المالي(World Bank, ٢٠١٩ :٦٢) ، تكاليف الحرب ضد تنظيم داعش وما تبعها من نفقات عسكرية وإعادة إعمار(International Monetary Fund, ٢٠١٨ :١٩) ، زيادة الإنفاق التشغيلي خصوصًا الرواتب والدعم الاجتماعي مقابل ضعف الإيرادات غير النفطية (الخفاجي، ٢٠٢٠: ١٠٣)، وأخيرًا ضعف التنويع الاقتصادي مما جعل المالية العامة حساسة لصدمات النفط (السامرائي، ٢٠١٨: ١١٩)

٣-٢بيانات ومؤشرات الدين الداخلي

تشير التقارير الرسمية إلى نمو ملحوظ في حجم الدين الداخلي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ نتيجة تمويل العجز عبر الاقتراض المحلي، مع اعتماد كبير على المصارف الحكومية في الاكتتاب بالسندات وحوالات الخزينة، كما تؤكد التقارير السنوية للبنك المركزي أن أدوات الدين الحكومي أصبحت وسيلة مزدوجة لتمويل العجز وإدارة السيولة في النظام المصرفي (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١: ٢٨).

ثالثًا: إدارة الدين الداخلي في العراق

١-٣ الهيئات الحكومية المسؤولة عن إدارة الدين الداخلي

وزارة المالية العراقية هي المسؤولة عن إصدار وإدارة الدين الداخلي وتحديد احتياجات التمويل وجدولة السداد. كما يوافق مجلس الوزراء والهيئة التشريعية على خطط الدين ضمن الموازنة، بينما تتابع الجهات الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية الالتزام بسياسات إدارة الدين (وزارة المالية العراقية، ٢٠٢١: ٩).

٢-٣ طرق تمويل الدين الداخلي

يعتمد العراق على عدة طرق لتمويل الدين الداخلي، أبرزها إصدار السندات الحكومية عبر البنك المركزي لتغطية العجز المالي، واستخدام الحسابات الحكومية في البنوك المحلية لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل، بالإضافة إلى التعاون مع المصارف المحلية عبر القروض الداخلية بفائدة ثابتة أو متغيرة (وزارة المالية العراقية، ٢٠٢٠: ٢٠).

٣.٣تحديات إدارة الدين الداخلي

تواجه إدارة الدين الداخلي عدة تحديات، أبرزها: زيادة تكلفة التمويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على السندات المحلية بفعل التضخم، وضعف تنويع أدوات الدين حيث يعتمد العراق بشكل رئيسي على السندات الحكومية، وتأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة على ثقة المستثمرين المحليين (الخفاجي، ٢٠٢٠: ١٠٣).

٣.٤دور البنك المركزي العراقي في إدارة الدين الداخلي:

يؤدي البنك المركزي العراقي دورًا محوريًا في إدارة الدين الداخلي، حيث ينظم السوق المالي من خلال طرح السندات وتحديد أسعار الفائدة المناسبة لدعم الحكومة وتقليل المخاطر المالية.

يضمن توفر السيولة للمصارف عبر تسهيلات إعادة الشراء والعمليات المفتوحة، مما يسهل شراء أدوات الدين الداخلي.

يعمل على متابعة استقرار العملة من خلال التحكم في العرض النقدي والسيولة، مما يحافظ على قيمة الدين الداخلي ويحد من تآكلها بسبب التضخم، ويعزز الاستقرار المالي العام (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠: ٣٤).

المبحث الثاني

العجز المالي في الموازنة العامة العراقية

أولاً: الإطار المفاهيمي للعجز المالي في الموازنة العامة

١-١ تعريف العجز المالي في الموازنة العامة

هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات. بمعنى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة وتتزايد النفقات نتيجة للجهاز الإداري للدولة من حيث عدد القوى العاملة فيه وزيادة العمالة في القطاع الحكومي في البلدان النامية.

ويعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة او زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة (سالم ٢٠١١، ٣٤).

الفرق بين العجز المالي والدين العام

العجز المالي هو تدفق مالي سنوي يعكس اختلالًا في سنة معينة، بينما الدين العام هو رصيد تراكمي ناتج عن تراكم العجز غير الممول من فوائض سابقة.استمرارية العجز تؤدي إلى زيادة الدين العام، سواء داخليًا أو خارجيًا(الشمري،٢٠١٩: ٨٨).

١-٣ تأثير العجز المالي على الاقتصاد العراقي

يؤثر العجز المالي في الاقتصاد العراقي عبر عدة قنوات، منها زيادة الاقتراض الداخلي الذي قد يزاحم القطاع الخاص على الائتمان (العاني، ٢٠١٤: ١٣٢)، وارتفاع أعباء خدمة الدين التي تضغط على النفقات الاستثمارية وتحد من تمويل مشاريع التنمية (الساعدي، ٢٠١٨: ٢٠١). كما يؤثر العجز على الاستقرار النقدي في حال تم تمويله بأساليب تضخمية (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١: ٦٣). في العراق تتفاقم هذه الآثار بسبب الاعتماد الكبير على إيرادات النفط.

ثانياً: أسباب العجز المالي في العراق

١-٢ ضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد على النفط

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية، مما يحد من مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى (الجاف، ٢٠١٧، ص ٥٥). هذا الاعتماد يضعف الاستقرار المالي ويجعل الموازنة عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية (البياتي، ٢٠٢٠، ص ١٠٤) .

٢-٢ تقلبات أسعار النفط وانخفاض الإيرادات العامة

تباين العجز المالي في العراق بين الارتفاع والانخفاض وفقًا للظروف الاقتصادية والنفطية والسياسية. ففي ٢٠١٥، زاد العجز بسبب انخفاض أسعار النفط وتكاليف الحرب ضد داعش، ثم تحسن مع ارتفاع أسعار النفط، قبل أن يتفاقم مجددًا بسبب الصدمات الاقتصادية العالمية (وزارة المالية العراقية، ٢٠١٦-٢٠٢٤).

٢-٣ ارتفاع النفقات العامة ولا سيما الأمنية والتشغيلية

تتسم الموازنة العراقية بارتفاع نسبة النفقات التشغيلية مقارنة بالنفقات الاستثمارية، وخاصة الرواتب والأجور والدعم والنفقات الأمنية وخلال سنوات الحرب ضد الإرهاب وما بعدها، ارتفعت النفقات العسكرية والأمنية بشكل ملحوظ، مما شكّل ضغطًا إضافيًا على المالية العامة (الساعدي، ٢٠١٨، ص ٢١٩).

ويؤدي تضخم الجهاز الإداري للدولة إلى ارتفاع الالتزامات الثابتة، وهو ما يقلل مرونة السياسة المالية في مواجهة الأزمات.

ثالثاً: تحليل العجز المالي في العراق خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٥)

٣-١ عرض تطور العجز المالي خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٥)

شهدت هذه الفترة تباينًا واضحًا في حجم العجز المالي تبعًا للظروف الاقتصادية والنفطية والسياسية، ففي عام ٢٠١٥ اتسع العجز نتيجة انخفاض أسعار النفط وتكاليف الحرب ضد تنظيم داعش ، ثم شهدت بعض السنوات تحسنًا نسبيًا مع ارتفاع الأسعار النفطية، قبل أن يتفاقم مجددًا في سنوات لاحقة نتيجة الصدمات الاقتصادية العالمية وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن العجز كان يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بحسب مستوى الإيرادات النفطية، مما يؤكد الطبيعة الدورية للعجز في العراق(وزارة المالية العراقية، التقارير السنوية، ٢٠١٦-٢٠٢٤).

٢-٣ تأثير الأزمات المالية والسياسية على العجز

تأثر العجز المالي في العراق بعدة أزمات، مثل الأزمة النفطية (٢٠١٥-٢٠١٦)، جائحة كورونا (٢٠٢٠)، والأزمات السياسية التي أدت لتأخر إقرار الموازنات. هذه العوامل أدت إلى تراجع الإيرادات وزيادة الاعتماد على الاقتراض الداخلي (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١).

٣-٣ المقارنة بين سنوات العجز وتحليل الاتجاه العام:

تظهر المقارنة بين السنوات وجود علاقة طردية بين انخفاض أسعار النفط وارتفاع العجز، مما يزيد الاعتماد على الدين الداخلي. العجز المالي في الموازنة العراقية (٢٠١٥-٢٠٢٥) ناتج عن عوامل هيكلية ودورية مثل الاعتماد على النفط، تقلب الأسعار، وارتفاع النفقات التشغيلية. كما أسهم استمرار العجز في زيادة الدين الداخلي، مما يبرز أهمية دراسة العلاقة بين الدين والعجز لتجنب تفاقمه مستقبلاً.

المبحث الثالث

أثر الدين الداخلي على العجز المالي في الموازنة العامة العراقية (٢٠١٥-٢٠٢٥)

١-٣ العلاقة بين الدين الداخلي والعجز المالي

يمثل الدين الداخلي أداة رئيسية لتمويل العجز في الموازنة العامة، خاصة في الاقتصادات الريعية مثل العراق. وهو يشمل الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة بالدين المحلي لصالح المقيمين داخل الدولة (الشمري، ٢٠١٩، ص ٣٤). ومع تكرار استخدامه، يؤدي إلى زيادة مدفوعات الفائدة وزيادة خدمة الدين ضمن النفقات التشغيلية، ما يؤثر سلبًا على التوازن المالي مستقبلاً. العلاقة بين الدين والعجز تبادلية، حيث يزيد العجز من الدين، ويؤدي تراكم الدين إلى توسيع فجوة العجز .(Blanchard, ٢٠١٧, p. ٦٠٢) في العراق، أدى الاعتماد على الاقتراض الداخلي بعد ٢٠١٤ إلى تضخم الالتزامات الحكومية، مما يقلل من الحيز المالي للإنفاق الاستثماري (الساعدي، ٢٠١٨، ص ٢٤٤) ويسبب قيودًا على السياسة المالية لدعم النمو الاقتصادي (العبيدي، ٢٠١٦، ص ١٥٦) .

٢-٣تحليل أثر الدين الداخلي على العجز المالي (٢٠١٥-٢٠٢٥)

يوضح الجدول (١) تطور الدين الداخلي والعجز المالي وخدمة الدين في العراق خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٥. ويعرض هذا الجدول القيم السنوية لكل من الدين الداخلي، العجز المالي، وأعباء خدمة الدين بالترليون دينار عراقي، مما يساعد في تحليل العلاقة بين هذه العوامل وتأثيرها على الوضع المالي العراقي خلال هذه الفترة.

جدول رقم(١)

تطور الدين الداخلي والعجز المالي وخدمة الدين في العراق ٢٠١٥–٢٠٢٥ (القيم تريليون دينار عراقي)

السنة	الدين الداخلي السنوي	الدين الداخلي التراكمي	العجز المالي	خدمة الدين
٢٠١٥	٥	٥	١٢	١
٢٠١٦	٦	١١	١٠	١.١
٢٠١٧	٥	١٦	٩	١.٢
٢٠١٨	٤	٢٠	٨	١.٣
٢٠١٩	٣	٢٣	٧	١.٣
٢٠٢٠	٧	٣٠	١٢	١.٥
٢٠٢١	٥	٣٥	٨	١.٦
٢٠٢٢	٤	٣٩	٧	١.٧
٢٠٢٣	٥	٢٢	٨	١.٨
٢٠٢٤	٦	٥٠	١٠	١.٩
٢٠٢٥	٧	٥٧	١٢	٢

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير وزارة المالية والبنك المركزي العراقي (٢٠١٥–٢٠٢٣) والبيانات التقديرية للفترة ٢٠٢٤–٢٠٢٥.

من خلال الجدول، يمكن ملاحظة النقاط التالية:

١. الدين الداخلي السنوي يعكس الزيادة في الاقتراض السنوي لتغطية العجز المالي. في السنوات التي شهدت ارتفاعًا في العجز مثل ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، لوحظ ارتفاع كبير في الدين السنوي، مما يشير إلى اعتماده كأداة رئيسية لتمويل العجز في تلك السنوات.

٢. الدين الداخلي التراكمي يوضح كيفية تراكم الدين بمرور السنوات، حيث بلغ الدين التراكمي في عام ٢٠٢٥ نحو ٥٧ تريليون دينار. وهذا يعني أن الحكومة تتحمل التزامات مالية مستمرة، حتى لو انخفض العجز في بعض السنوات. هذه التراكمات تؤدي إلى عبء مستمر على الموازنة العامة.

٣. خدمة الدين :تزداد بشكل تدريجي مع تراكم الدين الداخلي. في ٢٠٢٥، وصلت خدمة الدين إلى ٢ تريليون دينار، مما يضيف عبئًا متزايدًا على النفقات التشغيلية ويقلل من الموارد المتاحة للنفقات الاستثمارية والتنموية، مما يؤثر على النمو الاقتصادي المستدام.

٤. العلاقة بين الدين السنوي والعجز المالي هناك علاقة طردية بين الدين السنوي والعجز المالي، حيث كلما ارتفع العجز في أي سنة، كانت الحكومة تلجأ إلى الاقتراض لتمويله. في المقابل، يوضح الدين التراكمي أن الاعتماد المستمر على الاقتراض يخلق ضغوطًا على الموازنة العامة على المدى الطويل، ويؤثر في قدرتها على استدامة الإنفاق

٤-٣ حلول لمعالجة أثر الدين الداخلي على العجز المالي

حلول لمعالجة أثر الدين الداخلي على العجز المالي:

١. السياسات المالية، ينبغي على العراق تنويع مصادر الإيرادات بعيدًا عن النفط، وترشيد النفقات التشغيلية، واعتماد قواعد مالية تحدد سقف العجز كنسبة من الناتج المحلي لتقليل الاعتماد على الاقتراض (Blanchard, ٢٠١٧ p;١٧٤).

٢. إعادة هيكلة الدين الداخلي من خلال تمديد آجال الاستحقاق، خفض تكلفة الفائدة، وتطوير سوق السندات الحكومية الثانوية لزيادة الكفاءة والشفافية (الساعدي، ٢٠١٨ ص١٥١) .

٣. الاستفادة من التجارب الدولية حيث واجهت تركيا ازمة مالية حادة عام ٢٠٠١ بسبب ارتفاع الدين وتراجع الإيرادات. استجابت الحكومة بتنفيذ إصلاحات مالية صارمة شملت ترشيد الإنفاق، تحسين تحصيل الضرائب، وإعادة هيكلة الدين الداخلي، مما أدى إلى استقرار الموازنة العامة.(Mishkin, ٢٠١٦)

اما ماليزيا بين عام ١٩٩٧-١٩٩٨ فرضت الحكومة الماليزية قواعد مالية تحدد سقف العجز المالي السنوي، وشددت الرقابة على الاقتراض الداخلي، مما ساعد في تقليل الدين الداخلي وتحقيق استقرار المالية العامة.(Mankiw, ٢٠١٩ p;١٧٠)

اما تشيلي في التسعينات اعتمدت قاعدة مالية تربط العجز بنسبة من الناتج المحلي، وأنشأت صندوق احتياطي لتغطية العجز خلال فترات انخفاض الإيرادات، مما أسهم في تقليل الدين الداخلي وتحقيق استقرار مالي.(Blanchard, ٢٠١٧)

من خلال السابق يمكن للعراق تبني مزيج من هذه السياسات لتقليل الاعتماد على النفط، ترشيد الإنفاق، وتنويع الإيرادات، إلى جانب تحسين إدارة الدين الداخلي من خلال إعادة هيكلته، وخلق آليات احتياطية لتخفيف تأثير تقلبات الإيرادات النفطية.

الاستنتاجات:

١. يُستخدم الدين الداخلي السنوي بشكل مباشر لتغطية العجز المالي، ويزداد حجمه مع ارتفاع العجز، مما يعكس اعتمادية الموازنة العامة على أدوات الاقتراض الداخلي.
٢. يؤدي تراكم الدين الداخلي إلى زيادة الالتزامات المالية المستقبلية، مما يقلل من الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية والتنموية.
٣. تتزايد خدمة الدين مع تراكمه، ما يخلق ضغوطًا إضافية على الموازنة ويحد من قدرتها على تمويل البرامج الأساسية.
٤. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الإيرادات النفطية، ما يزيد من تقلبات العجز المالي ويعزز الحاجة إلى الاعتماد على الدين الداخلي كأداة تمويلية عاجلة.
٥. تشير التجارب الدولية إلى أن ترشيد الإنفاق واتباع قواعد مالية صارمة يساهمان في تحسين استقرار المالية العامة والحد من تراكم الدين، مما يوفر بيئة أكثر استدامة لتمويل الموازنة..

التوصيات:

١. إقرار قواعد مالية لضبط العجز السنوي وتنظيم الاستدامة المالية.
٢. تنويع الإيرادات بعيدًا عن النفط عبر إصلاحات ضريبية وتحصيل فعال.
٣. إعادة هيكلة الدين الداخلي لتحسين آجال الاستحقاق وتقليل الضغط على الموازنة.
٤. ترشيد النفقات الحكومية وتحقيق توازن بين النفقات التشغيلية والاستثمارية.
٥. إنشاء آليات احتياطية مثل صناديق الطوارئ لتخفيف تأثير تقلبات الإيرادات النفطية.

المصادر

الكتب

١- البياتي، سعد. (٢٠٢٠) *المالية العامة والسياسة المالية في العراق* .بغداد: دار الدكتور للعلوم الإدارية.

٢- سالم، منال عبد الله (٢٠١١)عجز الموازنة العامة واثارها . بحث منشور على الموقع الالكتروني الرسمي لجامعة عدمه، كلية الاقتصاد.

٣- الجاف، أحمد. (٢٠١٧) *الاقتصاد العراقي: التحديات والآفاق المستقبلية* .أربيل: مركز كردستان للدراسات.

٤- الزبيدي، علي. (٢٠١٨) *اقتصاديات النفط وأثرها على الموازنة العامة* .بغداد: بيت الحكمة.

٥- الساعدي، كريم. (٢٠١٨) *السياسة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣* .بغداد: دار الكتب العلمية.

٦- الشمري، خالد. (٢٠١٩) *إدارة الدين العام في العراق* .بغداد: دار المرتضى.

٧- الشمري، محمد. (٢٠١٩) *السياسة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣* .بغداد: بيت الحكمة.

٨- عبد الحميد، طارق. (٢٠١٦) *إدارة الدين العام والسياسة المالية* .القاهرة: دار التعليم الجامعي.

٩- العبيدي، سعد. (٢٠١٧) *المالية العامة في الدول النامية* .عمان: دار صفاء للنشر.

١٠- العبيدي، مازن. (٢٠١٦) *تحليل المالية العامة في الدول الريعية* .عمان: دار صفاء.

١١- العاني، محمود. (٢٠١٤) *السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد المعاصر* .عمان: دار وائل.

١٢- العلي، عبد الكريم. (٢٠١٠) *المالية العامة بين النظرية والتطبيق* .بغداد: مطبعة التعليم العالي.

الرسائل والأطاريح

١٣- الزبيدي، أحمد. (٢٠١٨) *إدارة الدين العام وأثره في الاستقرار الاقتصادي* أطروحة دكتوراه. جامعة بغداد.

الأبحاث المنشورة

١٤- السامرائي، خالد. (٢٠١٨). تحليل استدامة الدين العام في العراق .*مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد*.

١٥- الخفاجي، علي. (٢٠٢٠). الدين العام وعلاقته بعجز الموازنة في العراق .*مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة*.

التقارير الرسمية:

١٢. البنك المركزي العراقي. (٢٠٢٠-٢٠٢٣). التقرير السنوي. بغداد.

١٣. وزارة المالية العراقية. (٢٠١٦-٢٠٢٤). التقارير المالية السنوية. بغداد.

١٤. صندوق النقد العربي. (٢٠٢١). تقرير آفاق الاقتصاد العربي. أبوظبي.

١٥. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢١). تقرير مشاورات المادة الرابعة بشأن العراق. واشنطن، .

المصادر الاجنبية

الكتب

١. Blanchard, Olivier. (٢٠١٧). *Macroeconomics*. Pearson.
٢. Mankiw, N. Gregory. (٢٠١٩). *Macroeconomics*. Worth Publishers.
٣. Mishkin, Frederic S. (٢٠١٦). *The economics of money, banking, and financial markets*. Pearson.

التقارير الدولية

٤. International Monetary Fund. (٢٠١٨). Iraq: Staff report for the Article IV consultation. Washington, DC.
٥. International Monetary Fund. (٢٠١٩). Iraq: Staff report. Washington, DC.

٦. International Monetary Fund. (٢٠٢١). Iraq: Article IV consultation. Washington, DC.
٧. International Monetary Fund. (٢٠٢٢). Selected issues paper—Iraq. Washington, DC.
٨. World Bank. (٢٠١٩). Iraq economic monitor. Washington, DC.
٩. World Bank. (٢٠٢١). Iraq public finance review. Washington, DC.